العلاقاتُ الصينيّة- الخليجيّة للمدةِ بين عاميّ ٢٠٠١ - ٢٠١٢

أ.د قاسم محمد عبد علي
كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

م.د عباس فاضل علوان
جامعة الكوفة

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٢/١/١٧ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٢/٢/١٢ تاريخ نشر البحث ٢٠٢٢/٩/٣٠

نستطيع القول إنَّ الصين المعاصرة تنبأ عن قوة عالمية جديدة، لا تقل في مكانتها عن القوى العالمية المتنفذة الأخرى مثل الولايات المتحدة الأميركية، واليابان إن لم تكن تفوقها أهمية وطموحاً، وهذا الأمر ربما يجعل من القرن الواحد والعشرين قرناً صينيا بامتياز إنَّ طبيعة علاقة الصين مع دول الخليج جاءت نتاجاً لرغبة الدول الخليجية بشكلٍ عام في تنويع علاقاتها الخارجية، في ضوء ثلاثة أبعاد رئيسة: يتحدد أولها بتغيير أوضاع النظام العالمي وطبيعة القوى العالمية المهيمنة على هذا النظام، ثانيها من خلال التغييرات والتحولات التي انتابت السياسات الصينية ذاتها، وأخيراً ثالثها من خلال تغيير التصورات الخليجية ذاتها والرغبة في التعامل مع المستجدات الجديدة بما فيها تلك القوى العالمية البازغة مثل الصين والهند، ويمكن تفهم أهمية المنطقة بالنسبة للصين في ضوء احتياجاتها المتزايدة لمصادر الطاقة المختلفة من البترول ، والغاز الطبيعي لإدارة التوسع الصناعي الاقتصادي الصيني، وعلى الرغم من محاولات الصين تنويع مصادر حصولها على البترول والغاز الطبيعي فـأنَّها تحصل على ٥٠% من احتياجاتها من البترول من الشرق الأوسط، وعلى ما نسبته ٣٠% من احتياجاتها من كل من السعودية وإيران .استمر التطور في العلاقات الصينية - الخليجية لغاية عام ٢٠١٢، وأصبحت المنطقة هامة للصين؛ لأنَّها مصدر لتوريد الطاقة والاستثمارات.

We can say that contemporary China foretells of a new global power, whose position is no less than other influential global powers such as the United States of America and Japan if it does not exceed its importance and ambition, and this may make the twenty -first century a Chinese century par excellence. The nature of China's relationship with the Gulf states came as a result of the desire of the Gulf states, in general, to diversify their external relations, in light of three main dimensions, the first of which is determined by the change of the conditions of the world order and the nature of the global powers dominating this system , the second is through the changes and transformations that affected the same Chinese policies, and finally through changing the same Gulf perceptions and the desire to deal with new developments, including those bumpy world forces such as China and India, and we can understood the importance of the region for China in light of its increasing need for different energy sources of oil and natural gas to manage Chinese economic expansion . Despite China's attempts to diversify its sources of oil and natural gas, it gets 50% of its oil neds from the Middle East, and 30% of its needs from Saudi Arabia and Iran.nThe development continued in Chinese -Gulf relations until 2012, and the region became important to China because it is an important source of energy supply and investments, and important in terms of exporting Chinese goods.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الدولية، القوى العالمية، الصين، دول الخليج العربي.

المقدمة

إنَّ نقطة الشروع الهامة في الالفية الجديدة هي أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، التي فرض حضورها على العلاقات الصينية – الخليجية ؛ لإنَّ الولايات المتحدة من جانب كانت تعيش حالة القطبية الاحادية، وأرادت أن تستخدم قوتها العسكرية لتحقيق قفزة كبيرة وفجوة بين قدراتها وقدرات سواها، وتبقي القرن الحادي والعشرين قرنا امريكيا .

ومن جانب آخر كانت حاضرة بقوة في منطقة الخليج العربي، وكان من الصعوبة تفكير الدول الأخرى بالنفوذ إلى هذه المنطقة من غير الحساب للوجود الامريكي فيها، فالولايات المتحدة ترى أنَّ منطقة الخليج تمثل جزءاً من متطلبات الأمن القومي الامريكي .

في عام ٢٠٠١ وجدت الصين أنَّها أصبحت أمام اشكالية، فالاقتصاد ينمو، وعليها أن تطلق مشروعاً لتحديثات أخرى هامة ألا وهي التحديثات التكنولوجية والعسكرية، وأن تزيد من مستوى انفتاحها على العالم، وهو ما مهد كي تنفتح على منطقة الخليج العربي بشكل أوسع، وذلك بإطلاق منتديات تناقش العلاقات الصينية – العربية عموما، وبضمنه مع دول مجلس التعاون الخليجي، في حين تمثل علاقاتها مع ايران جانباً به خصوصية عن علاقات الصين الخليجية الأخرى؛ لإنَّ الدولتين تسعيان إلى تعزيز مشترك للعلاقات بين الطرفين .

وأثناء المدة بين عامي ٢٠٠١ – ٢٠١٢ شهدت العلاقات بين الصين ودول الخليج أكثر من حدث أثر فيها، ومنها حدث ١١ ايلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة بوصف الأخيرة أحد أكثر الدول التي تؤثر في الطرفين في منطقة الخليج العربي، ثم حدث احتلال العراق عام ٢٠٠٣، بوصفه من الأحداث التي فرضت قواعد جديدة للتفاعلات الإقليمية ومنها تغيير توازن القوى، وظهور أعمال العنف ذات الأبعاد الطائفية، ثم جاء حدث ما عرف بالربيع العربي عام ٢٠١١، أثر كثيراً في كل الأطراف الخليجية وعموم الأطراف العربية، على نحو فرض حضورا جديدا لأطراف دولية في المنطقة ومنها روسيا والصين، وتنتهي تلك المرحلة باتجاه الصين إلى إعلان مبادرتها للحزام والطريق في عام ٢٠١٣ .

استمر التطور في العلاقات الصينية – الخليجية لغاية عام ٢٠١٢، وأصبحت المنطقة هامة للصين على صعيد توريد الطاقة والاستثمارات، وتصدير السلع الصينية، في حين أصبحت الدول الخليجية ترى في الصين أكبر شريك تجاري .

تدور اشكالية البحث حول سؤال مركزي مضمونه :

لماذا كانت العلاقات الصينية – الخليجية تتجه نحو التعاون، أثناء المدة بين عامي ٢٠٠١ – ٢٠١٢؟

هذه الاشكالية تطرح تساؤلات عدّة منها :

. كيف كانت العلاقات بين عامي ٢٠٠١ – ٢٠٠٣ ؟ ولماذا؟

. كيف كانت العلاقات بين عامي ٢٠٠٤ – ٢٠١٢؟ ولماذا؟

والفرضية التي يطرحها البحث مضمونها: كلما نظرت الأطراف الخليجية إلى مصالحها الاقتصادية، وجدت أنَّ تعزيز العلاقات مع الصين هو ما يحقق تلك المصالح .

والمنهجية المعتمدة هي المنهج الوصفي، لأنَّه يقدم ما جرى من أحداث وتفاعلات وتبادلات في العلاقات بين الطرفين .

أما الهيكلية المعتمدة، فيمكن تغطيتها عبر المطالب الآتية :

المطلب الأول: العلاقات للمدة بين عامي ٢٠٠١ – ٢٠٠٣.

المطلب الثاني: العلاقات للمدة بين عامي ٢٠٠٤ – ٢٠١٢.

المطلب الأول: العلاقات للمدة بين عامي ٢٠٠١- ٢٠٠٣.

شهد العالم عام ٢٠٠١ حدثا هاماً ، تمثل بصعود المحافظين الجدد للحكم في الولايات المتحدة، وهؤلاء يؤمنون بمشروع سمي بالقرن الامريكي الجديد أطلقوه عام ١٩٩٧، وسبق لهم قبله أن عملوا على الترويج للقوة كوسيلة لإدارة العلاقات الدولية، وانتهى بهم المطاف إلى إقرار التعامل الاستباقي في نيسان ٢٠٠١ بدلا عن التركيز على الردع في إدارة العلاقات الدولية، والتعامل مع أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١ . وتحليل تلك الموضوعات يوضح الآتي :

ظهر المحافظون الجدد في خمسينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة بوصفهم تيارا يمينيا ، وإلى الضد من اليسار والتيار الليبرالي، واتجهوا إلى التعبير عن طروحاتهم في مجلة كومينتاري، وأهم روادهم: دانييل بيل، ودانيال باتريك موينيهان، وإرفنج كرستول، ومنذ سبعينيات القرن الماضي، وفي ثمانينيات القرن الماضي أيدوا رونالد ريغان لتولي الحكم، نتيجة خطابه بالتعامل بحدة مع السياسة السوفيتية، وأصبح تركيز المحافظين في المعهد الأمريكي نحو المشاريع ومؤسسة التراث، وأصبح انتقادهم واضحاً لإدارة الشأن الخارجي، عندما عارضوا السياسة الخارجية لإدارة الرئيس جورج بوش الأب، وتصاعد انتقادهم لإدارة الرئيس بيل كلينتون ، وكان أكبر تشكل للمحافظين الجدد هو ما تمّ في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، عندما شكلوا جماعة ضاغطة على السياسة الامريكية، واستطاعوا الوصول إلى الحكم ضمن دوائر صنع السياسة التي اعتمدها جورج بوش الابن عام ٢٠٠١، وكان أهم المحافظين فيها: ديك تشيني نائب الرئيس، وكوندااليزا رايس مستشارة الأمن القومي، ووليام كريستول، بول وولفويتز، وإليوت أبرامز، وريتشارد بيرل، وبول بريمر، .. إنَّ المحافظين الجدد هم

حركة سياسية، يدعون إلى تعزيز الديمقراطية والتدخل في الشؤون الدولية باستخدام القوة، ولعبوا دورًا رئيسيا في التشجيع على غزو العراق عام ٢٠٠٣ [١].

في عام ١٩٩٧ ظهر ما عرف بمشروع القرن الامريكي الجديد، وهو مشروع طرحه المحافظون الجدد، فبعد مرحلة مرتبكة من السياسات الامريكية في عهد إدارة الرئيس كلينتون، التي لم تستغل فرصة وجود الولايات المتحدة على قمة الهرم الدولي، على نحو تسبب بصعود التنافس في النظام الدولي، طرح المحافظون برنامج عمل على الإدارة الامريكية مضمونه وجوب العودة إلى استخدام القوة العسكرية لفرض حضور الولايات المتحدة عالميا، وجعل القرن الواحد والعشرين امريكيا [٢].

وفي مستهل عام ٢٠٠١ أعلن فوز جورج بوش الابن بالسلطة، ووصل معه إلى الحكم المحافظون الجدد، الذين مثلوا معظم دائرة السلطة، وترتب على ذلك حصول تغييرات كبيرة بدوائر صنع القرار الامريكي، لإنَّ العالم آنذاك كان يشهد تحولات كبيرة، ففي روسيا صعد فلاديمير بوتين للسلطة، والاتحاد الاوروبي كان في مرحلة تحوّل بعد أن شهد اعتماد عملة موحدة، واعتماد مزيد من إجراءات الاندماج والتنسيق في سياساته، وكانت الصين تزيد من معدلات نموها، وفي تلك المرحلة الحرجة وجدت الولايات المتحدة أنَّ أمامها اعتماد القوة العسكرية كخيار هام لإدارة العلاقات الدولية .

وجاء التحول الهام في نيسان ٢٠٠١ عندما أعلنت الولايات المتحدة تراجعها عن اعتماد الردع كوسيلة في إدارة العلاقات الدولية لصالح الاستباقية، فالردع مضمونه أنَّ القوة لا تحتاج إلى اختبار كي تظهر أنَّ الدولة قادرة على استخدامها، فالدول تدرك أنَّ هناك فجوة كبيرة بينها وبين الولايات المتحدة على الصعيد العسكري، وهو ما يفرض حضوره في استعراض عسكري أو رسالة سياسية امريكية يتم تمريرها للحصول على ما تريده، وهو ما يعبر عنه بالردع، الذي يمكن أن يحقق أهدافه من دون الحاجة لاستخدام القوة، وفي أعقاب صعود المحافظين الجدد، طرحوا تعديلا هاماً عندما تبنوا اللجوء إلى الاستباق أيّ استخدام القوة بشكل مسبق ضد الخصوم قبل أن يبادروا باستخدامها إلى الضد من مصالح الولايات المتحدة، أيّ أنَّ الأمر يتضمن انتقالاً من معنى الردع، إلى معنى أنَّ القوة كي تفرض حضورها في العلاقات الدولية يجب استخدامها ضد الخصوم بشكل مبكر، حتى يمكن منع أيّ تهديد للمصالح الامريكية، وهو يمثل انتقالاً هاماً في التفكير السياسي الامريكي في ضوء وجود المحافظين الجدد في السلطة [٣].

في ايلول ٢٠٠١ وقعت أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، بواسطة أربع طائرات مدنية، وحسب الرواية الحكومية الامريكية [٤] فأنَّه تم اختطاف أربع طائرات من ثلاثة مطارات من قبل ١٩ شخصاً من تنظيم القاعدة، وتم استهداف برجي منظمة التجارة العالمية في نيويورك (الخطوط الجوية للرحلات ١١ و ١٧٥)، وجزء من مقر وزارة الدفاع البنتاغون (الرحلة ٧٧)، وقتل في تلك الأحداث ٢٩٧٣ شخصاً وفقدان ٢٤ آخرين، وتسببت تلك الهجمات بـ : إعلان حالة الطوارئ الوطنية، ورفع حجم القيود على الحريات

المدنية، وزيادة الاعتقالات والتحقيقات، وإعلان الحرب العالمية المفتوحة ضد ما أسمته بالإرهاب، واحتلال افغانستان عام ٢٠٠١ تحت منظور الاستباق، والعراق عام ٢٠٠٣ تحت منظور الوقائية، وتشكيل لجنة تحقيق مشتركة في الولايات المتحدة للنظر في طبيعة تلك الهجمات، وآخرها صدور قانون جستا عام ٢٠١٦ الذي يسمح لضحايا الأحداث بمقاضاة كل شخص أو طرف متورط بالأحداث، وانتهت إلى تعاون كثيف من الدول مع الولايات المتحدة من أجل مساعدتها في تنفيذ استراتيجياتها العالمية(٥).

وفي نهاية عام ٢٠٠١ أعلنت الولايات المتحدة ما عرف باسم: الحرب العالمية المفتوحة ضد الإرهاب، واحتلت الولايات المتحدة افغانستان، وهي من أهم التحولات في استراتيجية الولايات المتحدة ؛ لأنَّها تحولت من التعامل مع تحديات تقليدية إلى صيغة الحروب اللا متماثلة التي لا يمكن تحديد عدو واضح فيها، وإنّما تستهدف كل شيء يتوقع أن يكون عدواً للمصالح والسياسات الامريكية، وتسببت تلك الحرب بزيادة الانفاق الدفاعي الامريكي أولا من ٣٢٤,٩ مليار دولار عام ٢٠٠١، إلى نحو ٤١٥,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٣، وإلى ٥٠٧,٠٨ مليار دولار عام ٢٠٠٥، بحسب بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي(٦)، وثانيا العمل في إطار شرعية دولية أو تحالف دولي، وثالثا العمل على تطوير استراتيجيات الحرب من خلال تطوير تقنيات تسمح بالتوسع العمودي وليس الافقي الكمي للجيوش، فتمّ تطوير الطائرات المسيرة، والحروب الالكترونية، والتوجه لزيادة الانفاق على تطوير الاسلحة الصاروخية والطائرات والدرع الصاروخي ،... (٧).

وفي نيسان ٢٠٠٣ احتلت الولايات المتحدة العراق، لتحدث انتقالة هامة في مستوى التفكير الامريكي للتعامل مع العلاقات الدولية وتعطي تصوراً : بأنَّ العالم قد تغير، فإذا كانت الحرب على افغانستان استباقية فأنَّها هنا أصبحت وقائية، أيّ الدفع باتجاه التصدي لكل حالة يمكن أن تتطور إلى حالة صدام مع المصالح والسياسات الامريكية ، وإن كانت في حالتها القائمة لا تمثل تهديداً جدياً، والقصد منها أولا ردع كل الدول الأخرى إلى وجوب الاختيار بين الانضمام إلى معسكر الولايات المتحدة أو أنَّها ستكون في معسكر آخر ستراه الولايات المتحدة كعدو، وهو ما يبرر الهجوم ضدها ضمن منطق: (من ليس معنا فهو ضدنا، بحسب ادعاءات الرئيس الامريكي جورج بوش الابن) (٨).

وجعلت التحولات السابقة الصين ودول الخليج العربي في موقف صعب، فهي قد وضعت الأسس لحجم التفاعلات التي يمكن أن تؤثر فيها الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي تحديدا .

وكانت العلاقات بين الطرفين تسير نحو الآتي:

أولا- سياسيا

مع نهاية الالفية السابقة كانت العلاقات السياسية للصين قائمة مع كل دول الخليج، وتؤشر أنَّ هناك رغبة صينية بالانفتاح السياسي على جميع الدول، بما يؤكد حضورها عالميا كقوة كبرى، وأنَّها عضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

تتبع العلاقات السياسية يمكن أن يلاحظ على صعيد عدد من المؤشرات، ومنها:

١) اتخذت جامعة الدول العربية في دورتها رقم ١١٠ لسنة ١٩٩٨ قرارا بتعزيز العلاقات مع الصين، وحثت كل الدول العربية على القيام بذلك، وفي ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٠، أعلن عن تشكيل جمعية الصداقة الايرانية والصينية، وقال عضو الهيأة المؤسسة والممثل الحالي للجمعية حسن توانا: " إنَّ جمعية الصداقة الايرانية – الصينية تشكلت عام ٢٠٠٠، وتعتبر أحد أجنحة وزارة الخارجية وتنشط في القطاع الخاص ولها دور مؤثر في تطوير العلاقات بين ايران والصين خاصة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية " ، في حين قالت لين بي، مساعدة رئيس جمعية الصداقة الصينية مع الدول الاجنبية: " إنَّ العلاقات والتعاون بين ايران والصين دخل مرحلة جديدة، .. أن طريق الحرير يربط الحضارتين العريقتين ايران والصين، وهذا الطريق يتميز بقدرات واسعة لاستمرار العلاقات بين طهران وبكين " ، وفي ٢١ كانون الاول ٢٠٠١، أعلن عن إنشاء جمعية الصداقة الصينية — العربية في العاصمة الصينية، لتعزيز التعارف بين الطرفين، وأكدت الصين في تقديم الأسباب الموجبة لإنشاء الجمعية أنَّ أحداث ١١ ايلول تؤكد أنَّ خيار التعاون بين الشعوب والدول هو الخيار الأنسب لتعزيز الأمن والاستقرار في العلاقات الدولية [٩].

٢) على صعيد زيارات المسؤولين الصينيين إلى منطقة الخليج العربي، فقد اختتم القرن الماضي بزيارة الرئيس الصيني السابق جيانج زيمين إلى السعودية في تشرين الثاني ١٩٩٩، وفي ٢٠ نيسان ٢٠٠٢، زار الرئيس الصيني جيانغ زيمين ايران والتقى مع مسؤوليها، وناقش معهم العلاقات الاقتصادية وأوضاع اسيا الوسطى بعد احتلال افغانستان، وقد كانت تلك مقدمة لزيارة الرئيس الصيني هو جين تاو إلى مقر جامعة الدول العربية في كانون الثاني ٢٠٠٤، أما على صعيد زيارات المسؤولين الخليجيين إلى الصين، زار الصين الرئيس الايراني السابق محمد خاتمي في اب ٢٠٠٠، وتناولت التعاون في مجالات الغاز والصناعات النفطية وقطاع البتروكيماويات، ودخول الشركات الصينية لإنشاء طرق سريعة وانفاق للمشاة في ايران، تلاها زيارة سلطان بن عبدالعزيز وزير الدفاع والطيران السعودي إلى الصين في تشرين الاول ٢٠٠٠، وزار فيها مقر الجمعية الاسلامية الصينية في بكين، التي تتولى الإشراف على ٣٤ مسجداً ، وما يقرب من ٤٥ ألف امام، وعشر كليات إسلامية، و٢٠ ألف

مدرس في كافة الصين، و٤٢٢ هيأة ومنظمة إسلامية، وتمّ مناقشة التوسع بحضور العمالة الصينية في السوق السعودية، وزيادة استيراد الصين من منتجات الاسمدة والبولي اثيلين والبتروكيماويات التي تصدرها السعودية[١٠].

والموضوع الآخر في العلاقات الصينية – الخليجية، المرتبط بالمواقف الصينية من القضايا الخليجية، والواضح أنَّ أهم القضايا الإقليمية الخليجية في المدة بين عامي ٢٠٠١– ٢٠٠٣ كانت :

١. الحرب على افغانستان وما ارتبط بها من حرب على ما سمته الولايات المتحدة بالحرب العالمية على الارهاب [١١]، وتأثيراتها على الدول الخليجي، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، التي كان عليها أن تقدم تعاونا كبيرا مع القوات الامريكية في مجالات متنوعة ومنها التعاون الاستخباري، ووقف عمل منظماتها الخيرية الناشطة في العالم لوجود شبهة بدعم تنظيمات العنف عبر العالم، وتنظيمات العنف ضد المصالح الامريكية، إلى جانب منح الولايات المتحدة أيّ: تسهيل ما تراه مناسبا لتنفيذ استراتيجياتها العالمية، وتعد هذه الحرب وما ارتبط بها من الموضوعات الهامة في منطقة الخليج العربي؛ لإنَّ المنطقة وضعتها الولايات المتحدة تحت الضوء بفعل كون معظم المشاركين بأحداث ١١ ايلول ٢٠٠١ هم من دول الخليج العربي، وهو ما جعل العلاقات بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة تقع في مازق، وإلى جانبها كانت العلاقات العراقية–الامريكية متوترة أثناء تلك المدة، ولم تكن العلاقات الامريكية —الايرانية على جانب التعاون، وهو ما جعل تلك الحرب وتداعياتها من الموضوعات الهامة خليجيا أو للدول التي تتفاعل مع دول الخليج آنذاك[١٢]، ورأت الصين أنَّ في الحرب العالمية التي أدارتها الولايات المتحدة ما يمكن أن يحقق لها فائدة من خلال استهداف كل المجموعات المعارضة لها، وأهمها الجماعات الناشطة في تركستان الشرقية، تحت ذرائع ما سارت عليه الولايات المتحدة في العمل الوقائي بما يمكن أن يحقق المصالح الصينية[١٣].

٢. الحرب على العراق، فهذه الحرب بدأ الاستعداد لها في مستهل عام ٢٠٠٢، أيّ بعد اتمام احتلال افغانستان، إذ أعلن الرئيس الامريكي في خطاب حالة الاتحاد في مستهل عام ٢٠٠٢ أنَّ العراق وايران وكوريا الشمالية يمثلون محوراً للشر في العالم ضد المصالح الامريكية [١٤]، وهذا الخطاب يشير إلى دولتين ترتبطان مع الصين بعلاقات جيدة وهما: ايران وكوريا الشمالية، والملاحظ أنَّ الصين أخذت تطور علاقاتها مع العراق منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي، من خلال الحصول على امتيازات للاستثمار في نفطه، وعارضت أيّ تفويض من الأمم المتحدة لمنح الولايات المتحدة تبريرات للحرب على العراق عامي ٢٠٠٢– ٢٠٠٣ [١٥].

٣. والموضوع الآخر متصل بالمواقف العربية من الاهتمامات الصينية، فأبرز اهتمامات الصين في تلك المرحلة تعلق بالرغبة باعتراف الدول الأخرى بسياسة الصين الواحدة، وقبول الانفتاح على الصين ، وكانت كل الدول الخليجية قد اعترفت بالصين الشعبية كممثل لكل الصين، وتقليص العلاقات مع تايوان إلى المستويات التجارية، ولم ينفِ ذلك وجود توجه عام بين كل الدول الخليجية للانفتاح على الصين في تلك المرحلة .

ثانيا- اقتصاديا

على الصعيد الاقتصادي (تجاري واستثماري وطاقة) فأنَّ العلاقات الصينية – الخليجية كانت تنفتح بعضها على بعض بشكل متزايد، وتشمل الجوانب الاقتصادية الآتي: التجارة والاستثمارات وتجارة الطاقة، في اطار علاقات الصين بثماني دول في المنطقة .

١- التجارة

إنَّ حجم العلاقات التجارية بين الصين ودول الخليج العربي أخذ يتزايد في تلك المدة، فحجم التبادل التجاري الصيني مع دول مجلس التعاون بلغ ١٢,٣ مليار دولار عام ٢٠٠١، وارتفع إلى ١٦,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٣، فالعلاقات مع السعودية تزايدت من نحو ٣,٨ مليار دولار عام ٢٠٠١، إلى نحو ٥,١ مليار دولار عام ٢٠٠٣ ، والعلاقات مع الامارات، تزايدت من نحو ٦,٩ مليار دولار عام ٢٠٠١، إلى نحو ٨,١ مليار دولار عام ٢٠٠٣ . والعلاقات مع الكويت تزايدت من نحو ٠,٦٤٢ مليار دولار عام ٢٠٠١، إلى نحو ١,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٣ . بينما كانت العلاقات مع ايران قد تزايدت من نحو ٢,٩ مليار دولار عام ٢٠٠١ أو نحو ٨% من حجم تجارة ايران الخارجية، إلى نحو ٤,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٣ أو نحو ٩% منها ، وكانت العلاقات مع العراق كانت مقيدة بنظام العقوبات الدولية بشكل عام في تلك المدة إلّا أنَّها كانت موجودة على صعيد مشتريات الصين من نفط العراق في اطار برنامج النفط مقابل الغذاء الأممي، وقد انخفضت من نحو ١,٧ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى نحو ٣٨١ مليون دولار عام ٢٠٠٣ بسبب تداعيات حدث احتلال العراق(١٦).

ويلاحظ أنَّ معظم الميزان التجاري في تلك المرحلة كان لصالح دول الخليج العربي بسبب حاجة الصين المتزايدة للطاقة، في مرحلة كان معظم شركاء دول الخليج العربي التجاريين هم: الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي واليابان .

٢- الاستثمارات

أما على صعيد الاستثمارات، فأنَّ السعودية لديها استثمارات في الصين بلغت ٤١٠ مليون دولار عام ٢٠٠٣، بينما كان لدى الامارات استثمارات في الصين بلغت ٣٢٠ مليون دولار، وكان لدى الكويت استثمارات في الصين بلغت ١٧٠ مليون دولار، بينما كان لدى ايران استثمارات في الصين بلغت ١٠٠ مليون دولار ، ولم يكن لدى الصين استثمارات خارجية كبيرة في تلك المرحلة ؛ لأنَّها تعتمد على تدفق الاستثمارات الخارجية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، مع ذلك فأنَّ مجموع الاستثمارات الصينية في عموم منطقة الخليج العربي كانت ٢٨٠ مليون دولار ومعظمها في الامارات وايران، وإلى جانب ذلك، كان للصين

نحو ٤٠ الف عامل ، يعملون في ٣٠٠ شركة صينية مختلفة ناشطة في الامارات، إلى جانب افتتاح الصين فرع لبنك الصين التجاري في البحرين من أجل تسهيل عمليات التبادل التجاري بين البلدين وعموم المنطقة[١٧].

٣- تجارة الطاقة

كان النفط أهم الموضوعات في تجارة الطرفين، فهو مصدر الطاقة ، وأحد المجالات لحوار دائم بين الطرفين العربي والصيني ، المعلن في منتدى التعاون بينهما منذ عام ٢٠٠٤، من خلال الآليات التي تم الاتفاق عليها وهي: الاجتماع الوزاري، واجتماع كبار المسؤولين، والحوار بين الحضارتين الصينية والعربية، ومنتدى الاصلاح والتنمية، ومؤتمر رجال الأعمال، ومؤتمر الطاقة، ومسعى دول الخليج العربي إلى استمرار استقرار السوق النفطية، التي أخذت تتعافى تدريجيا بعد مرحلة من هبوط أسعار النفط في تسعينات القرن الماضي، فسعر البرميل كان ١٨ دولار عام ١٩٩١، وهبط إلى ١١ دولار للبرميل عام ١٩٩٨، ووصل إلى ٤٠ دولار في ربيع عام ٢٠٠٤، ثم إلى أكثر من ١٠٠ دولار للبرميل مستهل عام ٢٠٠٨، ويكاد يكون العائد النفطي هو مصدر معظم ايرادات الدول الخليجية، إلى جانب العمل على دخول استثمارات جديدة في قطاع الطاقة، والتنافس على كسب المشترين، وكانت الصين بالنسبة إلى الدول الخليجية تمثل سوقا صناعيا ناشئا، وهو ما دفعها إلى قبول تطوير سريع للعلاقات الاقتصادية معها، وأصبحت الصين تستورد نحو ٣٠% من نفط الخليج عام ٢٠٠٢ بعد أن كانت تستورد ٠,٣٧% منه عام ١٩٩٦، إلى جانب توسع كبير بحجم التجارة مع الدول الخليجية ، وأقامت الصين ١٩٦ مشروعاً في دول الخليج العربي كافة حتى نهاية عام ٢٠٠٢ ، معظمها كان في الطاقة، في حين لم يتجاوز عدد المشاريع الخليجية في الصين ٣٢٥ مشروعاً في تلك المدة، ومعظمها مستثمرة في الغاز الطبيعي والأسمدة والكيماويات والعقارات [١٨].

ويمكن تتبع بعض المؤشرات العامة للصين أثناء المدة اللاحقة على عام ٢٠٠١ في الجدول المرفق.

الجدول (٢): مؤشرات عامة عن الصين لسنوات مختارة بين عامي ٢٠٠١– ٢٠١٢

المؤشرات / السنوات	٢٠٠١	٢٠٠٥	٢٠١٢
عدد السكان بمليار إنسان	١,٢٧٢	١,٣٠٤	١,٣٥١
حجم الناتج المحلي بمليار دولار	١٣٣٩,٣٩	٢٢٨٥,٩٦	٨٥٣٢,٢٢
متوسط دخل الفرد بالدولار	٣١٦٠	٥٠٢٠	١١١٧٠
حجم الفقر بمليون إنسان	٤٢٥	٣٩٩,١	١٣٧,٧
حجم التجارة الخارجية بمليار دولار	٥٢٢,٢	١٤١٦,٧	٤٠٩٥,٣
التجارة مع أهم شريك تجاري (الولايات المتحدة) بمليار دولار	٨٠,٥	٢١١,٩	٤٨٦,١

التجارة مع ايران بمليار دولار	٢,٩	١٧,٢	٤٠,٢
التجارة مع العراق بمليار دولار	١,٧	٣,٢	١٧,٥
التجارة مع دول مجلس التعاون الخليجي بمليار دولار	١٢,٣	٣٣,٨	١٠٠,٨
حجم تدفق الاستثمار الاجنبي بمليار دولار	٣٧,٣٥	٩٠,٣٧	١٧٦,٢٥
حجم الانفاق العسكري بمليار دولار	٢٦,٢	٤١	١٥٣,٥٧
حجم انتاج النفط بمليون برميل/ يوم	٣,٢٩	٣,١٩	٤,١
حجم استهلاك النفط بمليون برميل/ يوم	٤,٩	٥,٨٣	٩,٣
حجم انتاج الغاز الطبيعي بمليار م٣ سنويا	٣٠,٣	٤٤,٥	٥٣,٢
حجم استهلاك الغاز الطبيعي بمليار م٣ سنويا	٢٢,١	٤١,٤	٧١,٣

المصدر:

-البنك الدولي، إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)، موقع البنك، بتاريخ حزيران ٢٠٢١، على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2012&most_recent_value_desc=true&start=1974

-Report, China trade balance, exports and imports by country 2003, Jun-17-2021, IN: https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/CHN/Year/2003/TradeFlow/EXPIMP/Partner/by-country

-Steve A. Yetiv and Chunlong Lu, China, Global Energy, and the Middle East, Middle East Journal, Vol. 61, No. 2 , Middle East Institute, Spring, 2007, pp. 205-207.

ويبين الجدول أنَّ الصين كانت تنمو بمعدلات كبيرة، وتستهلك كثيراً من الموارد ، ولاسيما الطاقة، وأنَّ مؤشر علاقاتها الدولية كان ينمو بمعدلات كبيرة من خلال مؤشر التجارة الخارجية، وبضمنه مؤشر العلاقات التجارية مع الدول الخليجية .

المطلب الثاني: العلاقات للمدة بين عامي ٢٠٠٤- ٢٠١٢.

بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٤، حدثت تطورات هامة في منطقة الخليج العربي، فالولايات المتحدة أصبحت طرفاً له حضور عسكري في معظم حوض الخليج العربي، إلّا أنَّه بالمقابل حصلت تطورات هامة في المنطقة تسببت بتصاعد تطورات متناقضة من الجوانب الآتية :

١. أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى، والعضو الدائم في مجلس الأمن، ويمارس تأثيره ونفوذه في المنطقة بشكل فاعل، ويتبنى سياسات تدخلية كبيرة تستعمل الوقائية من جانب، والحرب على كل ما يعادي مصالحها، وتتبنى مشروعا تغييريا كبيرا في المنطقة العربية مضمونه: الشرق الأوسط الكبير، الذي يقوم على تدخل خارجي لإحداث أربعة تغييرات في المنطقة العربية ، ومنها في منطقة الخليج العربي: تداول السلطة سلميا، والخصخصة والرأسمالية، وإلغاء التعليم الديني، وتحرير المرأة [١٩]، ووجدت دول الخليج العربية أنَّها أصبحت واقعة تحت ضغط الاصلاحات وفقا لمنهج الديمقراطية الغربية، وكانت حرب احتلال العراق أهم مفاتيح إعلان هذا المشروع [٢٠].

٢. اختل توازن القوى الإقليمي باحتلال العراق وتدمير قدراته، فالتوازن التقليدي بين العراق وايران كان خليجيا، في حين ترتكز قدرات دول مجلس التعاون على الدعم الغربي، ووجدت ايران أنّ الأوضاع الإقليمية بعد احتلال العراق أصبحت تصب في صالحها [٢١].

٣. أصبح العراق يعاني من بيئة حاضنة لأعمال عنف تحت مسميات شتى، ومنها: الطائفية السياسية وتغليب الانتماءات الأولية، التي لعبت عليها أطراف عدة محلية وإقليمية ودولية، كنوع من اعمال إدارة الصراع الإقليمي والدولي على أرض العراق، وهو ما حمل مخاطر عالية على الأمن الإقليمي، في ظل تبني الولايات المتحدة لاستراتيجية الفوضى الخلاقة عام ٢٠٠٥ [٢٢]، التي هي سياسات تترك كل الأطراف أحراراً في بناء قدراتهم ، وفي اختيار وسيلة التعامل مع الغير، بقصد تهديم أسس الشرعية التقليدية، وتكون البلاد أمام أحد ثلاثة احتمالات: إن نجح طرف ما في التغلب على الآخرين فيتولى هو تأسيس الشرعية السياسية في الدولة، وإنَّ فشل الدولة سيقود البلاد إلى تفكيك الوحدة السياسية إلى أكثر من كيان وهو ما كان مدخلا لطرح ما عرف بإعادة تقسيم تركة اتفاقية سايكس بيكو من جديد [٢٣]، أو أن تقع البلاد أسيرة ما عرف بالفشل أو يتم وصفها بالدول الهشة [٢٤].

٤. اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي إلى تعزيز قوتها الاقتصادية، من خلال الانتقال المخطط له من الاعتماد المفرط على النفط في الايرادات الحكومية، إلى البحث عن بدائل، وهو ما نجحت به نسبيا معظم الدول الخليجية نسبيا [٢٥]، وبالمقابل فأنَّها فتحت الابواب نسبيا أمام الاستثمارات الاجنبية في قطاع الطاقة، بحكم التحولات الكبيرة في هذا القطاع، ومن الصعوبة العمل على تخصيص استثمارات ضخمة لإدامة الانتاج، وهو ما سمح بتزايد حضور الصين في منطقة الخليج العربي بمشاريع مختلفة ومنها قطاع الطاقة، ولم يكن العراق بعيدا

عنه، فهو طرح ما عرف بجولات التراخيص، وهي صيغة لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية لتطوير القدرات النفطية التصديرية للبلاد، وكانت الصين أحد الدول المهمة التي استثمرت فيها [٢٦].

٥. اما ايران، فأنَّها اختطت لنفسها مشروعين: الاول تطوير كل قدراتها ومن اهمها القدرات العسكرية والنووية، والثاني تبني خط مد نفوذها اقليميا بالاعتماد على مجموعة واسعة من الادوات والقوى المحلية، مما جعلها مؤثرة بين عامي ٢٠٠٤- ٢٠١٢ في العراق وعدد من الدول العربية [٢٧].

تلك التطورات هي من تفاعلت مع العلاقات الصينية — الخليجية أثناء المدة بين عامي ٢٠٠٤- ٢٠١٢ .

أولا - سياسيا

بدأ خط العلاقات الصينية – الخليجية عام ٢٠٠٤ بمتغيرات، فاحتلال العراق كان قائما وهو ما طرح موضوع المصالح الصينية في العراق التي تأسست قبل الاحتلال، فكانت الصين تدعو إلى إنهاء الاحتلال [٢٨]، ثم سار مسار السياسة الصينية باتجاه تحقيق انفتاح على كل من عموم الدول العربية وعلى ايران، فزار الرئيس الصيني هو جين تاو، مصر في مستهل عام ٢٠٠٤، وهو ما اطلق مبادرة منتدى التعاون الاقتصادي الصيني —العربي، بوصفه إطاراً عاماً يساعد الصين للدخول إلى المنطقة العربية، وقد عقد أول لقاء للمنتدى في ١٤ ايلول ٢٠٠٤، واستمر يعقد لاحقا بين الطرفين دورياً، بما أسهم في فتح فرص اقتصادية كبيرة بين الطرفين.

تأسس المنتدى على وجود ثلاث آليات متكاملة للتعاون وهي: الاجتماع الوزاري الذي يعقد كل سنتين بالتناوب بين الصين واحدى الدول العربية، واجتماع كبار المسؤولين الذي يعقد سنة بالتناوب بين الصين والدول العربية، والاجتماعات النوعية التي تعد أحدى الآليات الأكثر تأثيراً في انفتاح العلاقات بين الطرفين، وهي تضم كثيراً من الفعاليات ومنها: مؤتمر رجال الأعمال، وندوة العلاقات الصينية- العربية، والحوار الحضاري بين الحضارتين الصينية والعربية، ومؤتمر التعاون الصيني- العربي في مجال الطاقة، والفعاليات الثقافية المتبادلة، إلى جانب مجموعات الاتصال التي يتم إنشاؤها للتنسيق بين الطرفين ومتابعة تنفيذ القرارات لاجتماعات المستوى الوزاري وكبار المسؤولين، وتلك الآليات مجتمعة مهدت كي تنفتح العلاقات بين الطرفين على التعاون بشكل مكثف [٢٩].

ولتحليل العلاقات الصينية – الخليجية يلاحظ الآتي :

زار الرئيس الصيني هو جين تاو السعودية في نيسان ٢٠٠٦، ثم الامارات في كانون الثاني ٢٠٠٧، ثم زار شي جين بينغ (حين كان نائبا للرئيس) السعودية، وتم توقيع البيان المشترك: (البيان المشترك لتعزيز التعاون وعلاقات الصداقة الاستراتيجية بين جمهورية الصين الشعبية والمملكة العربية السعودية)، ثم زار السعودية

الرئيس الصيني هو جين تاو في شباط ٢٠٠٩، وكان من ضمن برنامج الزيارة البحث عما يعظم التجارة بين الطرفين، وتوقيع عدد من الاتفاقيات تؤكد الاهتمام السياسي من قيادة الدولتين بها، اذ تم التوقيع على خمس اتفاقيات للتعاون في مجالات الطاقة والصحة والحجر الصحي والمواصلات والثقافة [٣٠]، في حين زار ملك السعودية عبدالله بن عبد العزيز الصين في ٢٠٠٦، وعدّها صديقاً للسعودية، وفي نيسان ٢٠٠٨ زار الصين محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء الاماراتي، ليفتح آفاقاً واسعة في العلاقات بين الدولتين، وفي ١٩ تشرين الثاني ٢٠١١، ولأول مرة يزور الاسطول الحربي الصيني السواحل الخليجية، في زيارة تعبر عن توجه الصين لانفتاحها على المياه الدولية، وذلك قبل أن يتجه إلى أداء مهام متعددة في مياه خليج عدن أثناء أزمة اتساع أعمال القرصنة فيه في تلك المرحلة [٣١]، وفي ٢٨ اذار ٢٠١٢ زار الصين محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي لدولة الإمارات، وتمّ الاتفاق على بلوغ مرحلة الشراكة الاستراتيجية بين البلدين [٣٢].

ولا يمكن تجاهل موضوع ما عرف بالربيع العربي الذي اندلع في عام ٢٠١١، فدول مجلس التعاون كانت متورطة بدرجة أو أخرى في تلك الأحداث ولاسيما في ليبيا وسوريا واليمن، وكان موقف الصين منها متعارضا مع التوجه الامريكي في إحداث تغيير في المنطقة، فالصين لا ترغب بإيجاد سابقة في تغيير الأنظمة السياسية تحت عوامل خارجية، أو أن يكون هناك ضغوط خارجية لإحداث تغيير سياسي، وهو ما دفع الصين إلى معارضة أيّ عمل عسكري خارجي ضد سوريا بعد عام ٢٠١١، وقد كانت أحداث ما عرف بالربيع العربي محوراً لنقاشات صينية مع دول المجلس [٣٣].

أما على صعيد العراق ففي تلك المرحلة كان العراق واقعاً تحت التأثير الامريكي، وصولا إلى نهاية عام ٢٠١١، عندما خرجت القوات الامريكية منه، ومع ذلك ففي حزيران ٢٠٠٧ قام رئيس جمهورية العراق (جلال الطالباني) بزيارة للصين، وتمّ خلالها التوقيع على أربع اتفاقيات وهي: اتفاقية الغاء ٨٠% من الـ ٨,٦ مليار دولار وهي ديون العراق المستحقة للصين، والتعاون بين وزارتي خارجية البلدين، والتعاون الاقتصادي والفني، وبرنامج لتدريب الموارد البشرية (الذي وافقت فيه الصين على إرسال عشرات العراقيين للتدريب في مجال الطاقة وخاصة الاستفادة من الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء)، وتلك الاتفاقية فتحت آفاق للتعاون بين البلدين، ومنها السماح للشركات الصينية بدخول جولات التراخيص النفطية في العراق ، وما يهم هنا هو موقف الصين الداعم لاستقرار العراق، وأهمها موقفها من الانتخابات البرلمانية التي تدعو فيها إلى تعظيم الفرص للاتجاه إلى الاستقرار، وفي شباط ٢٠١١ زار العراق نائب وزير الخارجية الصيني تشاي جيون، وهو ما مهد لزيارة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي للصين في تموز ٢٠١١ وتمّ خلالها تحفيز التعاون بين الدولتين، وطلب العراق مساعدة الصين للخروج من أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي كان موضوعا مطروحا على مجلس الأمن[٣٤]، وفي ايار ٢٠١٢، زار العراق مساعد وزير الخارجية الصيني ما تشاوشيوي ليترأس الوفد

الصيني لحضور اجتماع بغداد المتعلق بإيجاد تسوية لأزمة ملف برنامج إيران النووي [٣٥]، وترتب على تلك فتح البعثة السياسية الصينية في بغداد لخدماتها أمام العراقيين نهاية عام ٢٠١٢ ، وقد قيمت الصين مستوى علاقاتها مع العراق في المستوى الثالث من مستويات علاقاتها مع دول المنطقة العربية وجوارها، فالأول يضم الامارات والسعودية وايران، والثاني يضم تركيا واسرائيل، والثالث تضم: العراق والكويت والاردن وقطر استنادا إلى أهمية الدولة للصين، وحجم التبادلات التجارية معها، قبل أن تشرع بتعزيز مضاف لتلك العلاقات [٣٦].

أمّا على صعيد العلاقات الصينية – الايرانية، فأنَّ علاقة البلدين هامة، وهو ما يتجسد بمستوى الحوار السياسي والزيارات المتبادلة، فضلاً عن انخراط الصين بجهود الدفاع عن ايران في مجلس الأمن أثناء أزمة برنامج ايران النووية بعد عام ٢٠٠٦، والانخراط في جهود تسويته وصولا إلى عام ٢٠١٥ عندما عقد الاتفاق النووي ، زار الصين الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد في حزيران ٢٠١٠، وذلك للبحث في سبل تعزيز العلاقات في ظل العقوبات الدولية على ايران، وزار الصين رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني علي لاريجاني في نهاية تشرين الأول ٢٠١٢، للبحث في موضوعات ومنها: فرص تسوية أزمة برنامج ايران النووية، وتعزيز علاقات التعاون المشترك [٣٧].

إذن فالشق السياسي للعلاقات حمل توجهات صينية للاهتمام بقضايا المنطقة عموما، رغبة من الصين في الانفتاح وتعظيم المصالح، في حين إنَّ دول الخليج كانت ترتبط بعلاقات متباينة مع الصين، وتأتي في طليعة تلك العلاقات السعودية والامارات وايران .

ثانيا- اقتصاديا

وعلى صعيد الشق الاقتصادي في العلاقات بين الصين ودول الخليج العربي، فيلاحظ أنَّ هناك اهتماماً متبادلاً لتعزيز العلاقات بين الأطراف المعنية.

على صعيد دول المجلس مثلا، فأنَّ علاقاتها التجارية مع الصين ارتفعت من ٣٣,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٥، لتصل إلى نحو ١٠٠,٨ مليار دولار عام ٢٠١٢، ومن بين أهم تلك العلاقات هي مع السعودية، إذ بلغت ١٦,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٥، و ٧٣,٥ مليار دولار عام ٢٠١٢ [٣٨]، في حين بلغ التبادل التجاري بين الصين والامارات ١٠,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٥، و ١٨,٨ مليار دولار عام ٢٠١٢ [٣٩].

وكل من السعودية والامارات هما أكثر بلدان المجلس اهتماما بزيادة حجم التبادلات التجارية مع الصين، فالسعودية لديها اقتصاد كبير نسبيا، في حين ترغب الامارات أن تكون محطة تجارية هامة في التجارة الصينية مع الدول العربية وما جاورها ، وهو ما اتضح أثناء زيارة محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء الاماراتي إلى الصين في نيسان ٢٠٠٨ أعرب عن رغبة بلاده في تعزيز التعاون الاقتصادي المشترك، وعبر عن رغبة الامارات في أن تكون جسراً اقتصادياً يربط الصين بعموم دول الخليج [٤٠]، وأهمية

التجارة مع الامارات تأتي من بنيتها التحتية المتطورة نسبيا (المطارات والموانئ والخدمات اللوجستية)، إلى جانب موقعها الجغرافي المهم، وهي ما تعد مركزا لإعادة تصدير السلع والخدمات الصينية عبر الامارات إلى بعض دول الخليج العربي الأخرى والدول العربية .

ولا يقتصر التعامل الاقتصادي على تجارة السلع والخدمات، بل هناك تجارة الطاقة، فالصين مهتمة بالمنطقة ؛ لأنَّها تزودها بالنفط، إذ أنَّها استوردت من دول المجلس نحو ٥٤٦ الف برميل / يوم عام ٢٠٠٥، ونحو ٢,٠٤ مليون برميل / يوم عام ٢٠١٢، وتدرك الصين أنَّ عليها أن تزيد معدلات الاستيراد لسببين: الأول أنَّها لا يمكن أن تتوقف عن زيادة الاستهلاك ؛ لأنَّ نموها يعتمد على ذلك، والثاني لا يمكن أن تتوسع بزيادة الانتاج المحلي، وعليه فأنَّ عليها أن تتجه إلى تنويع وارداتها، فهناك روسيا واستراليا ودول افريقية عدة، وايران والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي(٤١).

والجانب الآخر في العلاقات الاقتصادية الصينية مع دول مجلس التعاون الخليجي هو الاستثمار، فعموم استثمارات الصين في حقول الطاقة خارج الصين بين عامي ٢٠١١- ٢٠١٢ بلغت نحو ٧٣ مليار دولار، ومنها استثمار نحو ١٨ مليار دولار في مشاريع الطاقة في دول المجلس، فدول المجلس ترى أنَّ الأفضل لها هو تدفق الاستثمار الاجنبي لتطوير قدراتها على الانتاج، والصين تجد أنَّ من مصلحتها الدخول كمستثمر وتخصيص انتاج الحقول النفطية للسوق الصينية، في حين أنَّ استثمارات دول المجلس في الصين بلغت على سبيل المثال ٣٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨، ونحو ٢١ مليار دولار عام ٢٠١٢ (٤٢)، وتتركز الاستثمارات الخليجية في قطاعات العقارات والقطاع المصرفي والبنى التحتية، إلى جانب الصناعات البتروكيمياوية، فمثلا أصبحت الهيأة العامة للاستثمار في الكويت أكبر مستثمر في البنك الصناعي التجاري الصيني منذ عام ٢٠١١ باستثمارات بلغت نحو ٣٧ مليار دولار(٤٣)، ويقابل ذلك وجود أكثر من ٤٠٠٠ شركة صينية عاملة في الامارات، ويعمل بها نحو ٢٢٠ الف عامل صيني عام ٢٠١٢ (٤٤).

وفيما يتعلق بالعراق، فلم تتجه الصين إلى توسيع اعمالها في العراق أو تجارتها معه حتى عام ٢٠٠٧، عندما اخذت تنفتح تدريجيا على العراق، ويمكن تتبع الجوانب الاقتصادية لعلاقات الطرفين، إذ بدأت الصين بالتنازل للعراق عن ٨٠% من حجم ديونها لما قبل عام ٢٠٠٣، وعملت على التوسع بالاستثمار في حقول الاحدب وحلفاية والرميلة في جنوب العراق، وأهم شركاتها هي: شركة هندسة وإنشاءات البترول الصينية CPECC، وهي شركة تابعة لمؤسسة البترول الوطنية الصينية CNPC، ثم دخلت هذه المؤسسة بأعمال واستثمارات واسعة في العراق، ثم دخلت شركة البترول الوطنية الصينية NOC، وبتروتشاينا، إلى العراق للعمل في القطاع النفطي، وتصاعدت مشترياتها من النفط العراق بعد عام ٢٠١٠، حتى وصلت إلى مستوى ٣٠٦ الف برميل / يوم كمتوسط عام ٢٠١٢، وفي نهاية شباط ٢٠١١ زار وفد صيني برئاسة جاي جونز نائب وزير الخارجية العراق، ووقع البلدان اتفاقية لتعزيز العلاقات المتبادلة، وأصبحت الصين مع مستهل عام

٢٠١٣ أكبر مستثمر اجنبي في نفط العراق، لتتفوق على الولايات المتحدة بعد أن اشترت بتروشاينا حصة الـ ٢٥% من مشروع غرب القرنة من شركة اسكون موبيل الامريكية، ومع نهاية عام ٢٠١٢ أصبح يعمل في العراق الشركات الأخرى التالية: " شركة شنغهاي الكتريك Shanghai Electric، وشركة إنتاج مواد البناء الصينية China Building Materials، وشركة الصين الكهرومائية لتوليد الطاقة China Hydroelectric Power Plant، وإنَّ شركة سيتيك CITIC للإنشاءات كمورد ائتماني ومقاول هندسي، وشركة المشتريات والبناء EPC التي تعمل على بناء محطة توليد كهرباء ذات دورة مركبة في محافظة ميسان، وما يميز عمل الشركات الصينية أنَّها تتحمل مستويات مرتفعة من المخاطرة " (٤٥)

أما على صعيد العلاقات الاقتصادية مع ايران، فأنَّ ايران تعرضت لعقوبات أممية بين عامي ٢٠٠٦-٢٠١٥، إلّا أنَّ الصين بقت تقيم علاقات تجارية واستثمارية وأخرى في حقل الطاقة مع ايران، وفيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين الدولتين فأنَّه بلغت نحو ١٧,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٥، ووصلت إلى نحو ٤٠,٢ مليار دولار عام ٢٠١٢ (٤٦)، وهي معدلات تشير إلى منظور مشترك لتعزيز العلاقات المتبادلة بين الدولتين .

بالمقابل، فأنَّه في عام ٢٠٠٨ تقدمت ايران بطلب لتكون عضوا في منظمة شنغهاي للتعاون، إلّا أنَّ الصين رفضت طلبها بحجة أنَّ ايران واقعة تحت العقوبات الأممية، ولكن المنظمة منحتها بدلا عن ذلك عضوية مراقب داخل المنظمة (٤٧).

أما في حقل الطاقة فأنَّ الصين تشتري منها النفط بمعدلات منخفضة، إذ بلغت مشتريات الصين منها نحو نصف انتاج ايران عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، أو نحو ٥٥٥ الف، و٤٣٩ الف برميل / يوم على التوالي (٤٨).

في حين إنَّ حقل الاستثمار يبين أنّه ذو منفذ واحد، فالصين تستثمر في ايران بمعدلات كبيرة، وتحديدا في قطاع الطاقة مستغلة انسحاب الدول الغربية، ووجود عقوبات أممية وغربية على ايران في تلك المدة، أيّ بين عامي ٢٠٠٤- ٢٠١٢، وهنا يلاحظ أنَّ الصين لم تعترض على القرارات التي فرضت عقوبات على ايران إلّا أنَّها بالمقابل استمرت في تعزيز علاقاتها معها، حتى تحولت الصين إلى أكبر شريك اقتصادي لإيران ، وفيما يتعلق بالاستثمارات الصينية في ايران، قال رئيس الغرفة الايراني محمد نهاوندیان: "إنَّ ايران لا تنظر إلى الصين من منطلق تجاري بحت، بل تعتقد أنَّ الصين شريك استثماري لإيران في المجالات المتعددة، ومن المقرر تنفيذ مشاريع استثمارية مشتركة في السنوات الخمسة القادمة بمبلغ ٥٠ مليار دولار"(٤٩)، في حين يرى حسين أنصاري فرد، الخبير في الاقتصاد الدولي والمستشار السابق لوزير الاقتصاد الإيراني: " أنَّ المشاريع الجديدة بين البلدين يصل حجمها إلى مليارات الدولارات، تشمل أيضا بناء مصانع للبتروكيماويات، والصناعة الثقيلة، والكهرباء، وصناعة السيارات، فضلاً عن المشاريع المتعلقة بشق السكك الحديدية، والطرق السريعة، وقطارات الأنفاق في إيران ،.." (٥٠).

الخاتمة:

نرى كخلاصة للمبحث، أنَّ العلاقات الصينية – الخليجية بعد عام ٢٠٠١ أصبحت أكثر انفتاحا على الموضوعات الاقتصادية، إدراكا من الصين أنَّ لا خيار أمامها في تلك المرحلة سوى الاقتصاد كمدخل للتفاعلات الدولية، في حين أنّها كانت تقوم بمبادرات كثيرة لتحديث قوتها العسكرية والتكنولوجية، وتعزيز حضورها السياسي والثقافي عالميا .

إنَّ الطاقة وتصدير السلع وتدفق الاستثمارات، كانت أهم الموضوعات في العلاقات الصينية – الخليجية، وصولا إلى عام ٢٠١٢، وقد عقدت الصين مع عموم الدول العربية كثيراً من المؤتمرات والمنتديات الدورية من أجل تعزيز العلاقات الاقتصادية، وقد أصبح العراق واقعاً في اهتمامات الصين بعد رفع العقوبات عليه، من دون أن تتجه إلى الجوانب السياسية والأمنية .

وبالمقابل كانت الولايات المتحدة، وضعف الاستقرار الإقليمي في عموم المنطقة العربية، إلى جانب الأزمات الاقتصادية العالمية، الوجه الواضح أمام تعزيز تلك العلاقات بشكل عام .

المصادر والمراجع:

[١]– صباح عبد الرزاق كبة، المحافظون الجدد والدعوة لهيمنة القوة العسكرية الامريكية عالمياً، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٧، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص٣٠–٣١. وللمزيد: عبد الجبار عيسى عبد العال، خضير عباس حسين، المحافظون الجدد تاريخهم وافكارهم ودورهم السياسي في الولايات المتحدة الامريكية، مجلة السياسية والدولية، العدد ٤١–٤٢، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٩، ص١١٤١.

[٢]– نادر فرجاني واخرون، احتلال العراق: الأهداف، النتائج، المستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤، ص١٠١. وللمزيد: فارس تركي محمود، مشروع القرن الأمريكي الجديد، مجلة دراسات اقليمية، المجلد ١٢، العدد ٣٧، جامعة الموصل، ٢٠١٨، ص ١٢٦–١٢٧.

[٣]– يمكن متابعة التحولات في التفكير الاستراتيجي الامريكي في تلك المرحلة :

جورج باكر، بوابة الحشاشين: أمريكا في العراق، ترجمة مها سليمان، الرياض، العبيكان، ٢٠١٠، ص٨١. وللمزيد: عفاف محمد اسماعيل المليجي، استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الارهاب: دراسة حالة "داعش في عهد أوباما " ٢٠٠٨–٢٠١٦ "، المركز الديمقراطي العربي، فبراير ٢٠١٨، على الرابط: https://democraticac.de/?p=52522

[٤]– هناك من يرى أنَّ الفعل به شبه تورط جهات امريكية . ينظر مثلا :

تيري ميسان، الخديعة الكبرى، ترجمة داليا محمد السيد الطوخي، عمان، دار الاهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢، ص١٣. وللمزيد:

Anthony Summers; Robbyn Swan, The Eleventh Day: The Full Story of 9/11 and Osama bin Laden. New York: Ballantine, 2011, P: 104.

[٥]- طارق الشامي ونورة النعيمي ورياض الألمعي، هل مولت السعودية بعض خاطفي طائرات ١١ سبتمبر ؟، "جاستا" حبل أميركي... هل وجد ليلتف على السعودية أم لمآرب أخرى؟، ١٠ سبتمبر ٢٠١٩، على الرابط: https://www.independentarabia.com/node/54651/%D8%B3D8%9F

[٦]- الكتاب السنوي ٢٠٠٦، مصدر سبق ذكره، ص٥١٣.

[٧]- تقرير: التحولات الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين وملامح الأجيال المستقبلية من الحروب، أبوظبي، كلية الدفاع الوطني، ٠٣ نوفمبر ٢٠١٩، على الرابط: http://www.ndc.ac.ae/%D8%A7%D9%84%D888%D8%A8

[٨]- مصطفى عبد الغني، نحن والغرب، في القرن الحادي والعشرين، القاهرة، دار العلم العربي، ٢٠١١، ص١٠٢.

[٩]- تقرير: عقد الملتقى الثامن لجمعية الصداقة الصينية – الايرانية اليوم الثلاثاء في بكين بحضور أعضاء الصداقة الايرانية – الصينية، بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١٧، على الرابط: https://www.alalamtv.net/news/3178066/%D8D9D9%86

وايضا: تقرير: إقامة جمعية الصداقة الصينية العربية، بتاريخ ٢٠ فبراير(شباط)، على الرابط: http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/202/albkchin.htm

[١٠]- تقرير: إيران والصين تتفقان على توسيع العلاقات الثنائية، ٢٠٠٢/٤/٢٠، على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/international/2002/4/20/B9

وايضا: محمد البدري، سمو النائب الثاني الأمير سلطان يبدأ جولة آسيوية في الصين لتعزيز التعاون الاقتصادي، بتاريخ ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٠، على الرابط: https://www.al-jazirah.com/2000/20001011/fe1.htm

[١١]- بهجت قرني واخرون، ورشة عمل حول مستقبل الأمن والاستقرار في المنطقة: ما بين الممانعة والاعتدال في بيئة إقليمية ودولية متغيرة، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ٢٠٠٩، ص١٥.

[١٢]- رامي خوري، اميركا، الشرق الأوسط والخليج، نظرة عربية إلى التحديات التي تواجه الادارة الاميركية الجديدة، الدوحة، جامعة جورجتاون – قطر، حزيران ٢٠٢١، على الرابط: https://www.files.ethz.ch/isn/95560/No_1_ArabicRamiKhouriBrief.pdf

وللمزيد: بول سالم، تنافس القوى العظمى على مستقبل الشرق الأوسط، مركز كارنيغي للشرق الأوسط – مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠، على الرابط: https://carnegie-mec.org/publications/40614

[١٣]- تقرير: الصين: القمع الديني للمسلمين الايغور، بتاريخ ١٠/٠٤/٢٠٠٥، على الرابط: https://www.hrw.org/ar/news/2005/04/10/228743

[١٤]- أحمد ابراهيم محمود (محرر)، الخليج .. والمسألة العراقية: من غزو الكويت إلى احتلال العراق، ١٩٩٠-٢٠٠٣، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٣، ص٨٠.

[١٥]- باسم كريم سويدان، مجلس الأمن والحرب على العراق عام ٢٠٠٣: دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص١٠٣-١٠٤. وللمزيد: عمر هاشم ذنون الحيالي، السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ ٢٠٠٣ وآفاقها المستقبلية، عمان، الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٥، ص١٦٩-١٧٠.

[١٦]- ينظر:

-Report, China trade balance, exports and imports by country 2003, Jun-17-2021, IN:

https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/CHN/Year/2003/TradeFlow/EXPIMP/Partner/by-country

-Joseph Y. S. Cheng, China's Relations with the Gulf Cooperation Council States: Multilevel Diplomacy in a Divided Arab World, journal China Review, Vol. 16, No. 1 , The Chinese University of Hong Kong Press, Spring 2016, pp. 41-44.

-CHEN Mo, Exploring Economic Relations between China and the GCC States, Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) Vol. 5, No. 4, Chinese Academy of Social Sciences, 2011, p: 92-95.

[١٧]- منصور الجمري، عباس سلمان، الصين تقيم مركزين للتجارة والطب في البحرين، بتاريخ ٢٨ ايلول ٢٠٠٣، على الرابط: http://www.alwasatnews.com/news/334264.html

وللمزيد: فيصل الغيص، الكويت والصين ترتبطان بعلاقات مميزة تشمل كافة المجالات، بتاريخ: ٢٠٠٣/٠٣/٠٧، على الرابط: https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=1324704&language=ar

[١٨]- عدنان خلف حميد البدراني، السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية، عمان، الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٦، ص١٧٤-١٧٥. وللمزيد:

-Steve A. Yetiv and Chunlong Lu, China, Global Energy, and the Middle East, Middle East Journal, Vol. 61, No. 2 , Middle East Institute, Spring, 2007, pp. 205-207.

-Simon Henderson, China and Oil: The Middle East Dimension, The Washington Institute, Sep , 2004, in: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/china-and-oil-middle-east-dimension

١٩- حسين مصطفى احمد، قراءة سياسية في مشروع الشرق الأوسط الكبير والمحاولات المطروحة لإصلاح النظام الاقليمي العربي، مجلة السياسية والدولية، العدد ٩، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٨، ص٨٢ . وللمزيد: فهد مزبان خزار، الجمهورية الاسلامية الايرانية ومشروع الشرق الأوسط الكبير /رؤية تحليلية، مجلة دراسات ايرانية، العدد ١-٢، جامعة البرة، ٢٠٠٥، ص٨ - ٩ .

٢٠- خضير ابراهيم سلمان، عبد الغني محمد عبدالعزيز، أهم متغيرات تطور منظومة الأمن الخليجي للمدة بين ١٩٨١ - ٢٠١٢، مجلة السياسية والدولية، العدد ٣٥-٣٦، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٧، ص١٥٤ .

٢١- جمال سند السويدي واخرون، الخليج العربي بين المحافظة و التغيير، ابو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨، ص١٦٠. وللمزيد: حيدر علي حسين، العراق وعمقه الاستراتيجي - الادراك والاستجابة، عمان، دار الخليج للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠، ص٤٦-٤٧.

[٢٢]- سلمان خيري محمد، اياد مضحي جرو، مرتكزات الفوضى الخلاقة والتحول الاستراتيجي الامريكي بعد أحداث ١١ سبتمبر، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ١٦، جامعة تكريت، ٢٠١٩، ص١١٦-١١٧. وللمزيد: ميثاق مناحي دشر

العيساوي، حسين احمد دخيل السرحان، نظـــرية الفـــوضى الخـلاقة تكـريس الفـوضى وتفكـيك الـدولة: الـعراق ما بعد ٢٠٠٣إنمـوذجاً، مجلة جامعة كربلاء، المجلد ١٤، العدد ٣، مجلة جامعة كربلاء، ٢٠١٦، ص٢٠٦.

[٢٣]- شاهر إسماعيل الشاهر، خرائط ما بعد سايكس بيكو... من التقسيم إلى التفكيك، المركز الديمقراطي العربي١٣. مارس ٢٠١٧، على الرابط: https://democraticac.de/?p=44471

[٢٤]- سعيد آدم، فلسفة بناء القوة في المجتمعات المستضعفة، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠١٢، ص١١٥ . وللمزيد: ابراهيم ابراش، فوضـى (الربيع العربي) تطبيقٌ للجيل الرابع للحروب، مؤسـسـة النبأ للثقافة والإعلام، بتاريخ ١٢ اذار ٢٠٢١، على الرابط: https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/26327

[٢٥]- عمر هشـام الشـهابي، إيرادات النفط في دول مجلس التعاون وأوجه إنفاقها، في كتاب: الثابت والمتحول ٢٠١٧: الخليج والإصـلاح الاقتصـادي في زمن الأزمة النفطية، المنامة، مركز الخليج لسـياسـات التنمية، ٢٠١٧، ص٨١. وللمزيد: تقرير: مـوازنات دول الخـلـيـج تحـت رحمـة سـعـر الـنـفـط، ٣١ أيار ٢٠٢١، عـلـى الـرابـط: https://al-akhbar.com/In_numbers/307197

[٢٦]- هيثم عبد الله سـلمان، اقتصـاديات الطاقة المتجددة في ألمانيا ومصـر والعراق، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسات، ٢٠١٦، ص٣٣.

[٢٧]- بكر البدور، مستقبل النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط في ظل العقوبات الأمريكية، مجلة رؤية تركية، السنة ٨ العدد ٢، انقرة، مركز الدراسـات السـياسـية و الاقتصـادية والاجتماعية (سيتا)، مايو ٢٠١٩، ص١٠٥ وما بعدها . وللمزيد: عبد الرحمان فريحة، ادوات التأثير الايراني على سـوريا–العراق–اليمن، مجلة مدارات إيرانية العدد الرابع، المركز الديمقراطي العربي، أيار – مايو ٢٠١٩، ص٥٠.

[٢٨]- مازن يوسف الصباغ، دمشق – بكين، إحياء طريق الحرير، دمشق، دار مي للنشر، ٢٠٠٠٦، ص٢٧٤.

[٢٩]- المصدر نفسه، ص٤٥٢.

[٣٠]- حسـن اسماعيل، مرحلة جديدة في العلاقات الصـينية- السـعودية، بتاريخ شـباط ٢٠٠٩، على الرابط: http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2009n/0903/p35.htm

[٣١]- تقرير: حفـل اسـتقبـال أسـطول البحريـة الصـيني في الكويـت، بتـاريخ ٢٠١١:١١:٢٩، على الرابط: http://arabic.people.com.cn/31660/7660388.html

[٣٢]- تقرير: نائب الرئيس الصيني شي جينبينغ يجري مباحثات مع سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي لدولة الإمـارات الـعـربـيـة المـتـحـدة، ٢٠١٢/٠٣/٢٨، عـلـى الـرابـط: https://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t919016.htm

[٣٣]- بشان تطور السياسة الصينية تجاه عموم المنطقة العربية وجوارها، ينظر مثلا:

رابح زغوني: الرؤية الصينية الجديدة للعالم العربي: من الجيواقتصاد إلى الجيوبولتيك، في كتاب: العرب والصين، مستقبل العلاقة مع قوة صـاعدة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسـة السـياسـات، ٢٠١٩، ص٣٤١–٣٤٥. وللمزيد: محمد عليمات، الصين والشرق الأوسط: من طريق الحرير إلى الربيع العربي، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، اذار ٢٠١٣، ص٢–٣.

[٣٤]- تقرير: العراق يطـالـب بـدعم الصـين للخروج من الفصـل السـابع، بتـاريخ ١٩ تموز ٢٠١١، على الرابط: https://www.alalamtv.net/news/614761/%D8%A7%D9D8%B9

[٣٥]- تقرير: لا اتفاق بعد في بغداد واسـتمرار شـد الحبل بين طهران والدول السـت، بتاريخ ٢٥ ايار ٢٠١٢، على الرابط: https://www.france24.com/ar/20120524-%D8%ACD9%8A

[٣٦]- ديجانج صن، قفزة واسعة في العلاقات العراقيَّة-الصينيَّة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، كانون الثاني ٢٠٢١، على الرابط: https://www.bayancenter.org/2021/01/6563/

[٣٧]- ينظر مثلا :

-Siora Hélène Keller, Understanding the Sino-Iranian Relationship under the Influence of US Sanctions, Master's Thesis in China and International Relations Aalborg University, University of International Relations Beijing, May , 2020, P:16-17.

-Scott Harold • Alireza Nader, China and Iran: Economic, Political, and Military Relations, RAND Center for Middle East Public Policy (CMEPP), 2012, P: 14-15.

[38]-Report, China trade balance, exports and imports, by country and region 2012, in: https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/CHN/Year/2012/TradeFlow/EXPIMP

[39]-Report, China trade balance, exports and imports, by country and region 2012, op. cit.

[٤٠]- تقرير: محمد بن راشد يكرس الشراكة مع العملاق الصيني، التاريخ: ٠٥ أبريل ٢٠٠٨، على الرابط: https://www.emaratalyoum.com/local-section/2008-04-05-1.189537

[41]- Erica S. Downs, China-Middle East Energy Relations, The Brookings Institution, June 6, 2013, in: https://www.brookings.edu/testimonies/china-middle-east-energy-relations/

وينظر ايضا :

Wayne Ma in Beijing and Tennille Tracy, Sanctions Gap Allows China to Import Iranian Oil, Aug, 2013, In: https://www.wsj.com/articles/SB10001424127887324619504579026333611696094

[٤٢]- سعدالله الفتحي، قراءة في مستقبل النفط والغاز بالصين، بتاريخ ١٢ تموز ٢٠١٥، على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2015/7/12/D9%86

[٤٣]- البنك الصناعي التجاري الصيني تأسس عام ١٩٨٤ لتوفير رؤوس أموال غير صينية بطريقة تجارية لتمويل انشطة مختلفة في الصين، واصبح في عام ٢٠١٤ أكبر بنك في العالم حسب مجلة فوربس، ولديه ٣٣٨ شركة تابعة تعمل لحسابه في ٤١ دولة في العالم، يعمل لحسابه أكثر من ٤٠٥ الف موظف في العام ٢٠١١، اصوله تبلغ ٨٠٠,٠٧ مليار دولار، ويقوم منذ العام ٢٠١٤ بتغطية عمليات وانشطة مالية متنوعة: التجارة والاستثمار، وتداول الأسهم، والرهن العقاري، وعمليات الائتمان، وقطاع الاتصالات . وهو ناشط في كل دول مجلس التعاون الخليجي . منذ عام ٢٠٠٥ أخذ يوسع حجم رأسماله، ودخلت فيه استثمارات خليجية كبيرة، لكن كان اهمها استثمار الهيئة العامة للاستثمار في الكويت .

بنك الصين الصناعي والتجاري المحدود، بتاريخ ١٣ حزيران ٢٠٢١، على الرابط: http://www.saudi-cocc.net/ar/home/61

[44]- Mei Zhang, Gulf Investment in China: Beyond the Petroleum Sector, October 3, 2014, Washington , Middle East Institute, IN: https://www.mei.edu/publications/gulf-investment-china-beyond-petroleum-sector

وللمزيد: تقرير: الاستثمارات الخليجية وخريطة الاستثمار العالمي، بتاريخ ٢١ شباط / فبراير ٢٠١٢، على الرابط: https://www.albawaba.com/ar/%D8%A7%D98A-413852

[٤٥]- ديجانج صن، قفزة واسعة في العلاقات العراقيَّة-الصينيَّة، مصدر سبق ذكره. وللمزيد: السر سيد أحمد، خريطة النفط المتغيّرة، بتاريخ ١٣ تشرين الثاني ٢٠١٣، على الرابط: https://assafirarabi.com/ar/3143/2013/11/13/%D8D8%A9/

[٤٦]- ينظر مثلا :

- Report To Congress, China-Iran: A Limited Partnership, Congress, 2013, P: 16-17, IN: https://www.uscc.gov/sites/default/files/Research/China-Iran--A%20Limited%20Partnership.pdf

-Scott Harold • Alireza Nader, China and Iran: Economic, Political, and Military Relations, OP. CIT, P: 11-12.

[٤٧]- ايمان عبدالحليم، لماذا لم تنضم إيران بعد إلى منظمة شنغهاي للتعاون؟!، المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، بتاريخ ٣٠ كانون الأول ٢٠١٦، على الرابط: https://dcss-center.org/iran_report/arc.php?rw=1259

للمزيد: اندرو سكوبيل، عليرضا نادر، الصين في الشرق الأوسط، التنين الحذر، مؤسسة RAND، ٢٠١٦، ص٦٨-٧٠.

[٤٨]- تقرير: الصين تشتري نصف صادرات النفط الإيراني، بتاريخ ٢٠ ايار ٢٠١٣، على الرابط: https://newsmaghreb.info/index.php/2013-07-14-11-07-23/525-2013-05-30-13-52-19.html

[٤٩]- تقرير: حجم التبادل التجاري بين إيران والصين ٢٠ مليار دولار قيمة الاستثمارات المستقبلية المشتركة ٥٠ مليار دولار، بتاريخ ١٦ اب ٢٠٠٧، على الرابط: https://www.aljarida.com/articles/1461289359163679300/

[٥٠]- فرح الزمان أبو شعير، شراكة صينية إيرانية رغم العقوبات، بتاريخ 2011/1/19، على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2011/1/19/%D8D8%AA